

قائمة الملاحق

الملحق أ: مقابلة القضاة

جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

كلية الشريعة والقانون

دليل المقابلة

حضرة القاضي المحترم،

يقوم الباحث بعمل دراسة بعنوان "ضمانات حصول المتهم على المحاكمة العادلة وتطبيقاتها دراسة ميدانية تحليلية على ضوء القانون الفلسطيني والشريعة الإسلامية" وذلك لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في القانون، وعليه ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم طرح مجموعة من الاسئلة، أرجو منكم التكرم بالإجابة عليها بموضوعية وأمانه، وهي لأغراض البحث العلمي، وسيتم الحفاظ على كل ما ورد فيها من إجابات

لكم الشكر والتقدير

الباحث

رمضان عوض

الأسئلة:

لديك مجموعة من الأسئلة الرجاء الاجابة عليها:

1. هل تعتقد بأن الضمانات التي أقرها المشرع الفلسطيني لضمان المحاكمة العادلة للمتهم كافية؟

1. نعم 2. لا

إذا كانت الإجابة لا؟ ما هي الضمانات التي يجب إضافتها؟

2. هل ترى بأن النظام القضائي الإسلامي كان أفضل من النظام اليوم فيما يخص عدالة المحاكمة؟
ولماذا؟

3. هل ترى بأن هناك التزامًا من قبل الضابطة القضائية والنيابة العامة بنصوص القانون في التعامل مع
المتهمين في المراحل كافة؟

4. تعتقد أنّ المحاكم الفلسطينية تهمّ بالحاكمة العادلة؟ وكم نسبة حصول المتّهم على ضمانات المحاكمة

العادلة؟

5. هل هناك جزاء يترتب على الاخلال بضمانات المحاكمة العادلة؟ وهل هناك حالات تم تطبيق الجزاء

عليها؟

6. هل قمت كقاضٍ، أو أحد من زملائك، بالحكم على متهم ثبتت براءته فيما بعد، وماذا كان

الموقف؟

7. هل تعتقد أن وجود المتّهم في قفص مغلق، يشكل انتهاكاً لحقوقه؟ ولماذا؟

الملحق ب: استبيان المتهمين

جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

كلية الشريعة والقانون

الاستبانة الخاص بالمتهمين

المتهم المحترم،

يقوم الباحث بعمل دراسة بعنوان "ضمانات حصول المتهم على المحاكمة العادلة وتطبيقاتها دراسة ميدانية تحليلية على ضوء القانون الفلسطيني والشريعة الإسلامية" وذلك لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في القانون، وعليه ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم صياغة هذه الفقرات، أرجو منكم التكرم بالإجابة عليها بموضوعية وأمانه، وهي لأغراض البحث العلمي، وسيتم الحفاظ على كل ما ورد فيها من إجابات.

لكم الشكر والتقدير

الباحث

رمضان عوض

القسم الأول: البيانات العامة

			اثنى	ذكر	الجنس:
	51 فأكثر	50-41	40-31	30-20	العمر:
غير ذلك	تجمع بدوي	مخيم	قرية	مدينة	مكان السكن
	أرمل/ة	مطلق/ة	متزوج/ة	أعزب/ة	الحالة الاجتماعية
					نوع التهمة
	لا			نعم	لك سوابق

القسم الثاني: الفقرات الخاصة بالضمانات.

يحتوي هذا القسم على مجموعة من الفقرات، الرجاء وضع إشارة (X) أمام الخيار الذي يمثل وجهة نظرك، الخيارات مقسمة إلى (5) درجات تبدأ من (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الخور الأول: الضمانات التي أقرها المشرع الفلسطيني للمتّهم في قانون الإجراءات الجزائية						
1.	طلب منك القاضي في بداية الجلسة التعريف بنفسك.					
2.	تأكدت النيابة من إجراءات القبض عليك وأنها كانت وفقاً للقانون.					
3.	تأكد القاضي من عدم تعرضك للتعذيب قبل المحاكمة.					
4.	تأكد القاضي من عدم انتزاع الاعتراف منك بالقوة.					
5.	حصل أن تم تهديدك من قبل النيابة العامة بعدم مخالفة ما تم توقيعه في محضر التحقيق.					
6.	حصلت على محاكمة علنية أمام الجميع.					
7.	حصلت على حقل بتوكيل محام أمام الضابطة القضائية.					
8.	تم الاستعانة بمحام أمام النيابة العامة.					
9.	حصلت على حقل في أن يكون لك محام للدفاع عنك.					
10.	تم السماح لك بالحديث عندما أردت ذلك.					
11.	تم مناقشة الشهود وفقاً للقانون دون ضغط من قبل النيابة العامة.					
12.	حصلت على حقل في تنفيذ الإجراءات بشكل سريع.					
13.	تم إهانتك خلال جلسة المحكمة من قبل النيابة.					
14.	حصلت على حقل بعدم تأجيل المحاكمة أكثر من مرة.					
15.	شعرت خلال المحاكمة بأنّ القاضي غير نزيه في الحكم.					

					16. شعرت خلال المحاكمة بتصديق القاضي للنيابة أكثر من محاميك (أي القاضي لم يكن محايداً).
					17. حصلت على حقل بالنطق العلني للحكم.
					18. حصلت على محامٍ للدفاع عنك من المحكمة لعدم قدرتك على توكيل محامٍ.
					19. لم يحصل ان تم محاكمتك على نفس التهمة مرتين.
					20. حصلت على حقل في استئناف الحكم.
					21. ترى بأن وضعك في قفص والاغلاق عليك هو إهانة لك.
المحور الثاني: مدى التزام العاملين في جهاز الشرطة والقضاة بنصوص القانون					
					22. حصلت على معاملة حسنة خلال فترة التحقيق وحتى المحاكمة من قبل رجال (الضابطة القضائية، النيابة العامة).
					23. لم يتم تعذيبي عند القبض علي خلافاً لمواد القانون.
					24. حصلت على حقي في الدفاع عن نفسي أمام النيابة العامة.
					25. تمت زيارتي خلال فترة التحقيق من قبل المحامي.
					26. تلى عليّ أفراد الضابطة القضائية حقي القانوني كمتهم.
					27. تمت السرعة في الإجراءات دون تأخير أو تسويق.
					28. عاملني القاضي باحترام خلال الجلسة.
					29. شعرت أنّ القاضي محايدٌ ويريد العدالة.
					30. اهتم القاضي بتلاوة نصوص القانون خلال الجلسات.
					31. كمتهم شعرت بأن القاضي عادلٌ ويريد الحق.
					32. لم تلجأ النيابة العامة لاستخدام أساليب احتيال خلال التحقيق.

الملحق ج: استبيان المحامين
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

كلية الشريعة والقانون

الاستبانة الخاص بالمحامين

حضرة المحامي المحترم،

يقوم الباحث بعمل دراسة بعنوان "ضمانات حصول المتهم على المحاكمة العادلة وتطبيقاتها دراسة ميدانية تحليلية على ضوء القانون الفلسطيني والشريعة الإسلامية" وذلك لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في القانون، وعليه ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم صياغة هذه الفقرات، أرجو منكم التكرم بالإجابة عليها بموضوعية وأمانه، وهي لأغراض البحث العلمي، وسيتم الحفاظ على كل ما ورد فيها من إجابات

لكم الشكر والتقدير

الباحث

رمضان عوض

القسم الأول: البيانات العامة

الجنس:	ذكر	أنثى		
العمر:	30-20	40-31	50-41	51 فأكثر
القضايا التي تترافع فيها				

القسم الثاني: الفقرات الخاصة بالضمانات.

يحتوي هذا القسم على مجموعة من الفقرات، الرجاء وضع إشارة (X) أمام الخيار الذي يمثل وجهة نظرك، الخيارات مقسمة إلى (5) درجات تبدأ من (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الأول: ضمانات المشرع لحصول المتهم على المحاكمة العادلة						
33.	ترى أن المحاكم الفلسطينية تطبق القانون فيما يخص المحاكمة العادلة للمتهم.					
34.	ترى أن القانون الفلسطيني ضمن للمتهم حق المحاكمة العادلة.					
35.	يقوم القاضي باتباع الإجراءات القانونية فيما يخص التأكد من شخصية المتهم.					
36.	يقوم القاضي بالتحقق من عدم تعرض المتهم للتعذيب.					
37.	يقوم القاضي بالتأكد من كونك حضرت للدفاع عن المتهم.					
38.	يستمع القاضي إلى مرافعتك حتى النهاية دون مقاطعة وبحرية.					
39.	يسمح القاضي للنيابة العامة بسؤالك دون قيود.					
40.	يسمح القاضي لك بسؤال شهود النيابة العامة بحرية وبإعطائك الوقت الكافي.					
41.	يسمح لك القاضي بطلب تأجيل القضية إذا كان ذلك لصالح المتهم.					
42.	يضع القاضي مصلحة المتهم أولاً في كل الاجراءات.					
43.	يقف القاضي عادة في صف المتهم حتى يثبت العكس					
المحور الثاني: مبادئ المحاكمة العادلة في الشريعة الإسلامية						
44.	ترى باعتماد الشريعة الإسلامية على المتهم في الدفاع عن نفسه أفضل من وجود محامٍ.					
45.	ترى بأن طريقة القضاء الإسلامي قديماً أفضل من المحاكم اليوم.					

				46. تعتقد بأنّ القضاء الإسلامي ضمّن حق المتّهم خلال المحاكمة أكثر من المحاكم اليوم.
				47. ترى بأنّ مبادئ المحاكمة في المحاكم اليوم تم استقاؤها من الشريعة الإسلامية.
				48. إذ ترك لك الخيار تفضل عودة طريقة القضاة المسلمين قديماً في الحكم.
				49. ترى بأنّ وضع المتّهم في قفص هو انتهاك لحقه، وهو إجراء لم يكن في القضاء الإسلامي قديماً.
المحور الثالث: التزام رجال الشرطة والقضاء بنصوص القانون				
				50. تتم إجراءات القبض على المتّهم وفقاً للأصول دائماً.
				51. يتم تلاوة حقوق المتّهم عليه لحظة القبض من قبل الضابطة القضائية ثم من قبل رجال النيابة.
				52. تتعامل النيابة مع محامي المتّهم باحترام وتقدير.
				53. يكون التعامل مع المتّهم في وجود المحامي مهدوء واحترام.
				54. لم تُرغم على ترك قضية أنت قبلت الدفاع عنها بدوافع من جهات خارجية.
				55. حصل أن تم حبسك من قبل القاضي لإساءة المرافعة.
				56. يتم احترام هيئة الدفاع من قبل النيابة العامة.
				57. لم يحصل أن تم تهديدك من قبل النيابة العامة بعدم إبلاغ المحكمة بما تعرض له المتّهم والذي أبلغت به.
				58. حصلت على السرية في الاتصالات بينك وبين المتّهم دون إعاقات.
				59. حصل أن رفضت الدفاع عن متهم تلبية لرغبة المحكمة.
				60. حصل أن رفضت الاعتراض على الحكم خوفاً من القاضي.
المحور الرابع: الجزاء المترتب على الإخلال بضمانات المحاكمة				
				61. يتعرض أفراد النيابة العامة إلى المساءلة إذا لم تتم تطبيق الضمانات كافة التي كفلها القانون للمتّهم.
				62. يتعرض القاضي للمساءلة إذا لم يتعرض المتّهم لخرق في الضمانات التي كفلها له القانون.
				63. يتعرض القاضي للمحاكمة إذا كان قرار المحاكمة

					خاطفاً وأضر بالمتهم.
					64. أوقع المشرع الفلسطيني جزاءً على النيابة العامة في حال الإخلال بالضمانات.
					65. أوقع المشرع الفلسطيني جزاءً على القاضي إذا كان هناك إخلال بضمانات المحاكمة العادلة.
					66. سبق وأن تم معاقبة القاضي بسبب الإخلال بإجراءات المحاكمة العادلة.
					67. سبق وأن تم تحويل النيابة العامة للتحقيق بسبب الإخلال في ضمانات المتهم عند المحاكمة.

الملحق ٥: استبانة النيابة العامة

جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

كلية الشريعة والقانون

الاستبانة الخاص بالنيابة العامة

حضرة وكيل النيابة المحترم،

يقوم الباحث بعمل دراسة بعنوان "ضمانات حصول المتهم على المحاكمة العادلة وتطبيقاتها دراسة ميدانية تحليلية على ضوء القانون الفلسطيني والشريعة الإسلامية" وذلك لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في القانون، وعليه ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم صياغة هذه الفقرات، أرجو منكم التكرم بالإجابة عليها بموضوعية وأمانه، وهي لأغراض البحث العلمي، وسيتم الحفاظ على كل ما ورد فيها من إجابات

لكم الشكر والتقدير

الباحث

رمضان عوض

- الفقرات الخاصة بالضمانات.

يحتوي هذا القسم على مجموعة من الفقرات، الرجاء وضع إشارة (X) أمام الخيار الذي يمثل وجهة نظرك، الخيارات مقسمة إلى (5) درجات تبدأ من (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الاول: ضمانات المحاكمة العادلة للمتهم.						
68.	تلتزم النيابة بقرارات القاضي النهائية في الحكم.					
69.	ترى النيابة أن تحقق القاضي من عدم تعرض المتهم للتعذيب تشكيكاً بمصداقيتها.					
70.	تطبق النيابة القانون فيما يخص حقوق المتهم.					
71.	تتلو النيابة على المتهم حقه بالكامل منذ لحظة القبض عليه.					
72.	تفترض النيابة أن المتهم بريء حتى يتم صدور الحكم من القاضي.					
73.	تسعى النيابة لتحقيق العدالة ضمن قناعتها بتورط المتهم					
74.	تسعى النيابة لتحقيق العدالة وفقاً لأدلتها المتعلقة بتجريم المتهم.					
75.	ترى النيابة أن القضاء الفلسطيني يهتم بحق المتهم في المحاكمة العادلة.					
76.	تعمل النيابة وفقاً ل ضمانات المتهم في المحاكمة العادلة.					
77.	لم يحصل أن تم تغيير موقف النيابة بناء على توجيهات خارجية.					
78.	حصل أن قدمت النيابة استئنافاً لحكم صادر بعد توفر أدلة جديدة تفيد ببراءة المتهم.					
79.	حصل أن اعتذرت النيابة للمتهم عن تحقيقاتها التي ادانته وثبتت براءته في قاعة المحكمة.					
80.	حصلت أن تعرض أفراد النيابة العامة للتهديد قبل دخول قاعة المحكمة من طرف المتهم.					

					81. ترى النيابة أنّ القانون الفلسطيني ضمن للمتهم حق المحاكمة العادلة.
					82. ترى النيابة بأنّ إجراءات القاضي داخل المحكمة تصب جميعها في محاكمة المتهّم محاكمة عادلة.
					83. تراعي النيابة العامة الموازنة بين وظيفتي الاتهام والتحقيق لتحقيق العدالة.
المحور الثاني: مدى كفاية الضمانات المتوفرة لمحاكمة المتهّم محاكمة عادلة.					
					84. أعطى قانون الإجراءات الجزائية المتهّم الحقوق كافة المتعارف عليها دولياً خلال المحاكمة.
					85. يعد القانون كاملاً من حيث الضمانات التي أفرها للمتهّم كحقوق خلال المحاكمة.
					86. التزم القانون بالتشريع الإسلامي فيما يخص حقوق المتهّم خلال المحاكمة العادلة.
					87. اعتقد أنّ القانون بحاجة إلى إضافات بهذا الشأن.
المحور الثالث: الجزاء المترتب على الإخلال بضمانات المحاكمة					
					88. يتعرض أفراد النيابة العامة إلى المساءلة إذا لم تتم تطبيق الضمانات كافة التي كفلها القانون للمتهّم.
					89. يتعرض القاضي للمساءلة إذا لم تعرض المتهّم لخرق في الضمانات التي كفلها له القانون.
					90. يتعرض القاضي للمحاكمة إذا كان قرار المحاكمة خاطئاً وأضر بالمتهّم.
					91. أوقع المشرع الفلسطيني جزاءً على النيابة العامة في حال الإخلال بالضمانات.
					92. أوقع المشرع الفلسطيني جزاءً على القاضي إذا كان هناك إخلال بضمانات المحاكمة العادلة
					93. سبق وأن تم معاقبة القاضي بسبب الإخلال بإجراءات المحاكمة العادلة.
					94. سبق وأن تم تحويل النيابة العامة للتحقيق بسبب الإخلال في ضمانات المتهّم عند المحاكمة.